

تقرير عن

اجتماع لجنة الخبراء الخاصة بإصلاح نظام الأمن في مصر

القاهرة، فندق كامبنسكي، 28 مارس 2011

أولاً: المشاركون في الاجتماع

- 1- أ.د/ مصطفى كامل السيد: أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية والمدير التنفيذي لمركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.
- 2- أ.د/ إبراهيم عوض: رئيس قسم الهجرة بمكتب العمل الدولي بجنيف-سابقاً.
- 3- أ.د/ سمير نعيم: أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.
- 4- أ.د/ فيصل يونس: أستاذ ورئيس قسم علم النفس بجامعة القاهرة.
- 5- د.لواء/ محسن العبودي: محام وأستاذ بالجامعة الأمريكية.

ثانياً: الرؤى والتوصيات المختلفة لإصلاح النظام الأمني في مصر

1- خارطة طريق لإصلاح النظام الأمني في مصر

قبيل طرح نقاط محددة لإصلاح جهاز الشرطة لابد من طرح أسباب الخلل في الجهاز الأمني المصري، والتي تكمن في إتباع إستراتيجية تقليدية للأمن تتكون من أربعة محاور رئيسية. الأول هو أولوية الأمن السياسي علي الأمن الجنائي، حيث كان التركيز علي الأمن السياسي علي حساب الأمن الجنائي هو السبب الرئيسي لزيادة نفوذ أمناء الشرطة، المحور الثاني هو ضعف الأسلوب التكتيكي، حيث يعتمد التكتيك الأمني علي التواجد العددي المكثف لقوات الأمن. المحور الثالث فهو سوء الإدارة، ولعل أبرز مظاهر الضعف الإداري هو عدم وجود جداول زمنية محددة للعمل والراحة، أما المحور الرابع والأخير فهو طبقية أجهزة الشرطة، ولعل من أبرز مظاهر تلك الطبقة هي الطبقة المالية، حيث تتفاوت المرتبات بشكل صارخ علي الرغم من تساوي الرتب. ولذلك فإن أي إصلاح للجهاز الأمني في مصر ينبغي أن يتم من خلال وضع خارطة طريق تأخذ في اعتبارها معالجة نقاط الخلل الأربعة السابقة، وتطرح رؤى جديدة تتعامل مع الملف الأمني في مصر. ويمكن أن تتضمن خارطة الطريق تلك ستة توصيات أساسية:

- الاعتماد علي وسائل التكنولوجيا الحديثة مع الاهتمام بكفاءة وفعالية العنصر البشري، وذلك من خلال استخدام كاميرات المراقبة والرادارات وقد ثبت أن تلك الطرق أكثر فاعلية من عدة نواحي أهمها الحياد والعمل لفترات طويلة بنفس القدرة والكفاءة وعدم القدرة علي اختراقها أو رشوتها، في الوقت ذاته الاعتماد علي عدد مناسب من رجال البوليس المدربين والموزعين بصورة فعالة.
- وضع وسائل حماية إضافية في الأماكن الحيوية والحساسة مثل البنوك والوزارات وأماكن العبادة، وذلك باستخدام كاميرات المراقبة والأبواب المسيرة بالكهرباء، إضافة إلي وضع أجراس في تلك الأماكن تكون موصلة بأقرب نقطة للشرطة، في ظل انتظام حركة دوريات المراقبة.
- أما بالنسبة لحل مشكلة المرور فقد تم معالجتها بمسكنات دون التوصل إلي حل جراحي ناجح، وأري أن الحل هو إقامة جراجات تحت الأرض وجراجات متعددة الطوابق، وذلك لعلاج الجلطات المرورية. ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال المشاركة مع القطاع الخاص في مشروعات البناء - التشغيل - الإعادة.

واستكمالاً للنقطة السابقة وللوصول إلي حل ناجح في حل مشكلة المرور، يجب استحداث طرق جديدة للعقوبات تضمن الحيدة وتحقق الانضباط، فعلي سبيل المثال يمكن الأخذ بنظام تراكم النقاط كنوع من العقوبة الرادعة للحد من المخالفات المرورية. طبقاً لذلك النظام يتم سحب رخص القيادة بعد الوصول إلي عدد معين من النقاط، ولا يتم إعادتها مرة أخرى إلا بعد دخول صاحبها مدارس قيادة والخضوع لاختبارات معينة فضلاً عن ضرورة الحصول علي حكم من القضاء.

- ينبغي أن نأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل إقليم عند معالجة الملف الأمني الخاص به. فينبغي علي سبيل المثال مراعاة السمات القبلية والعصبية والثقافية بالإضافة إلي بعض التقاليد الدينية عند التعامل مع المناطق الريفية أو الصعيد أو المحافظات الحدودية. ولذلك فإن أي سياسة أمنية في تلك المناطق يجب أن تأخذ في اعتبارها تلك السمات؛ حيث أن المناطق الريفية والصعيد وسيناء، علي سبيل المثال، تتمتع بسمات خاصة حيث تلعب فيها القبلات والعصبيات والنواحي الدينية والاجتماعية الدور الأهم لذا أري أن أي سياسة أمنية ناجحة في تلك المناطق لابد أن تأخذ تلك العوامل في الاعتبار.

- ومن الضروري في هذا السياق الابتعاد عن الاستغراق في الاهتمام بالأمن في العاصمة وحدها أو في المدن الكبيرة بل وباستبعاد المناطق العشوائية والمدن الجديدة في ضواحي المدن الكبرى، و إيلاء مزيد من الاهتمام بالأقاليم وبالمناطق الريفية على وجه الخصوص ، ومع أن ذلك يحول بينه عدم توافر عناصر بشرية كافية، إلا أن الخفض الكبير في أعداد جنود الأمن المركزي والاستعانة بأسلوب الدوريات الراكبة ووسائل الاتصال الحديثة يمكن أن يوفر سبيلا لمواجهة هذا التحدي.
- وأخيراً ينبغي عدم استخدام أجهزة الأمن كقزاعة لتخويف مختلف الطوائف، حيث أن ذلك الأمر قد أقحم أجهزة الشرطة في كافة مشاكل المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الطائفية والعرقية، وهي أمور ليست من اختصاص الأجهزة الأمنية.
- وقد أثبتت التجربة خطورة التعويل على جهاز أمن الدولة في توفير الأمن السياسي في المجتمع، فقد انتهى الأمر به إلي أن أصبح جهازا يكرس جهوده كلها لخدمة الحاكم والمصالح الشخصية للعاملين في هذا الجهازن وأخفق في حماية النظام الحاكم سابقا من ثورة الشعب، ولذلك كانت تصفية هذا الجهاز هي أفضل مصير له بعد أن فقد مصداقيته تماما وسط المواطنين و ولا ينبغي التفكير في إعادة استنساخ هذا الجهاز بعد تغيير تسميته، وإنما قصر مهمة أي جهاز جديد على مقاومة الإرهاب وحده بمعناه الدقيقين على أن يتولى جهاز المخابرات العامة مهمة مكافحة التجسس وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالأخطار التي قد تهدد الأمن القومي وذلك دون أن تكون لهذا الجهاز أى سلطات تتعلق باستجواب المواطنين أو حبسهم احتياطيا، ولا يتم ذلك إلا بالاستعانة بجهاز الأمن العام وعلى نحو لا يمس حقوقهم الأساسية.
- يجب التشديد على أن تثقيف العاملين بجهاز الشرطة بمبادئ حقوق الإنسان لا يكفي في حد ذاته لضمان اتساق سلوكهم في أدايمهم لوظائفهم مع هذه المبادئ، وإنما لابد أن يتعزز ذلك بالرقابة الداخلية، والتي تجعل الاسترشاد بهذه المبادئ معيارا مهما للمسألة والترقي.
- ويمكن أن تلعب الرقابة البرلمانية دورا مهما في هذا الصدد ن ليس فقط من خلال اكتشاف الانحرافات والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنها ولكن كذلك بتقديم الاقتراحات التي تكفل تدعيم كفاءة الشرطة في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

2- إصلاح الجهاز الأمني من خلال التركيز على التكوين الاجتماعي لرجل الشرطة

- الواقع أن أهم ملامح النظام الشرطي المصري هو الطبقية الشديدة، ويمكن اكتشاف ذلك بسهولة من خلال مراجعة النظام الهرمي لذلك الجهاز من أسفل إلي أعلى، حيث يقبع جنود الأمن المركزي في الدرك الأسفل، يليهم فئة أمناء الشرطة، بعد ذلك نجد صغار الضباط وحالهم لا يختلف كثيرا عن أمناء الشرطة، بينما يتربع علي قمة ذلك النظام الطبقي كبار الضباط والمسؤولون والذين تتعدي رواتبهم ألوف بل مئات الألوف من الجنيهات. ونظراً لتلك الطبقية بالإضافة إلي أسباب أخرى فلم يقد ذلك الجهاز بدوره الحقيقي، ولذلك فإن من أولي مهام إصلاح النظام الأمني في مصر هي التعاون بين رجال الشرطة والمختصين لصياغة ميثاق للشرطة يعمل علي تجسيد رسالتها. ويمكن أن نأخذ في الاعتبار النقاط التالية كخطوط استرشادية لذلك الميثاق المقترح:
- إنهاء حالة الطبقية الفجة في ذلك الجهاز، وذلك من خلال فتح المجال أمام كل الأشخاص بفرص متكافئة، علي أن تكون البداية موحدة بالنسبة لكل العاملين والترقي بالكفاءة، مع عدم استخدام الرتب العسكرية بحيث يكون الجهاز الشرطي جهاز مدنيا خالصا.
 - إلغاء فكرة المدارس الداخلية التي تقوم عليها كلية الشرطة، والتي تقوم بعزل الطلبة عن المجتمع، ذلك المجتمع الذي من المفترض أن يقوموا بمعالجة مشاكله الجوهرية بعد تخرجهم.
 - ضرورة حصول طلاب الشرطة علي التدريب المناسب وإمامهم بالحد الأدنى من العلوم الإنسانية وخاصة بحقوق الإنسان.
 - ضرورة الحد من نزعة المركزية، بحيث يتم تعيين رجال شرطة من المحافظات ذاتها التي يخدمون بها، حيث يمكن أن يساعد ذلك علي التغلب علي مشكلة العصبية.
 - تعيين قيادات مدنية لوزارة الداخلية كما هو الحال في العديد من الدول الغربية.
 - مراعاة الخطوط الاسترشادية الدولية فيما يتعلق بالسجون وأماكن الحجز بالأقسام.
 - عدم تحميل جهاز الشرطة أكثر من طاقته، وذلك من خلال التحديد الدقيق لاختصاصاته والعمل علي تفعيلها بالصورة المناسبة.
 - أخيراً ، فيما يتعلق بمسألة المرور أقترح الاهتمام بوسائل النقل العام والتي في حالة تواجدها بشكل فعال يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل أزمة المرور كما هو الحال مثلاً في سنغافورة.

3- إصلاح الجهاز الأمني من خلال التركيز على التكوين النفسي والتعليمي لرجل الشرطة

الواقع أن إصلاح الجهاز الأمني لا يكون ناجزاً دون أن نضع في الاعتبار صورة رجل الشرطة عن ذاته، وتفهم تلك الصورة ومحاولة معالجة الخلل الذي تتسم به. وتتكون جوانب صورة الذات باختصار من خلال الملابس والشكل العام؛ والتقدير المعنوي ونظرة الجماهير؛ وأخيراً التقدير المادي. ولكن بمراجعة تلك الجوانب في الحالة المصرية نجد أنها تسهم في احتقار الذات والتقليل من الشأن عند رجل الشرطة، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على تعاملاته مع المواطنين، والتي اتسمت بالعدوانية وفقدان الثقة خلال الثلاثين عام الأخيرة. ومن هنا فعند محاولة إصلاح الجهاز الأمني يجب أن نضع في الاعتبار صورة الذات المشوهة بالإضافة إلى طبيعة تعليم رجال الشرطة والتكوين الثقافي المتواضع لهم وتكديس المهام التي يقومون بها بالإضافة إلى عدم فهم بعضهم لمفهوم الأمن. ويمكن الاسترشاد بتلك التوصيات لإصلاح ذلك الخلل كجزء من إصلاح الجهاز الأمني استناداً إلى التكوين النفسي والتعليمي لرجل الشرطة:

- يجب الأخذ في الاعتبار عند تدريب وتعليم ضباط الشرطة التركيز على طرق التفكير الخلاق والتي تعد مهمة جداً خصوصاً فيما يتعلق بمسألة البحث الجنائي والتي تتطلب التفكير في مجال مفتوح.
- يجب ألا يقتصر تعليم ضباط الشرطة على العلوم الشرطية والقانونية، بل يتطلب الأمر معرفتهم بعلوم مثل Anthropology حتى لا يخرج رجال الشرطة وهم يعانون من نقص شديد في الحساسية الثقافية.
- يجب مراعاة الجوانب الدينية والقبلية والعصبية لكن بالقدر الذي لا يفقد الشرطة هويتها ودورها في فرض وتطبيق القانون، حيث أن هناك خيط رفيع للغاية بين مراعاة الحساسيات الدينية والثقافية والاجتماعية وبين عدم تطبيق القانون بشكل محايد على الجميع.
- من الضروري إزالة المهام الثانوية وغير الأساسية من علي عاتق رجال الشرطة ومن أبرز المجالات التي يمكن تخفيفها السجلات المدنية والجوازات وغيرها.
- يجب أن يدرك المواطن العادي مفهوم الأمن وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد الجهاز الأمني في أداء عمله بفهم وتقدير متبادل.
- يجب معالجة القضية الطائفية بمعزل عن جهاز الأمن.
- الشفافية المجتمعية في جميع مناحي الفضاء العام، حيث يجب إعلام المواطن بكل القرارات العامة التي تؤثر على حياته بشكل مباشر أو غير مباشر، والمثال الصارخ على ذلك هو مسألة التعيين المجتمعي على قانون منع التجمهر في الفترة الأخيرة.

4- إعادة صياغة وظيفة جهاز الأمن

- التأكيد على ضرورة تحديد اختصاصات الشرطة بحيث لا تكون مسؤولة عن تقويم كل اعوجاج في المجتمع.
- التأكيد على لامركزية الشرطة كما في النظام الفيدرالي الأمريكي، حيث تعمل الشرطة المركزية جنباً إلى جنب مع شرطة الولايات.
- ضرورة تسليم جهاز المرور إلى المختصين وليس للشرطة.
- القضاء على فكرة الهاجس الأمني والتعامل مع المشاكل الطائفية والاجتماعية بالفكر والحوار وليس بالقمع والعصا الأمنية.